مبادئ الشريعة الاسلامية

دور الشريعة الاسلامية كمصدر للقانون في الوقت الحاضر

يقتصـــر اثر الشـــريعة الاســـلامية في الحياة القانونية في العراق على حقلين من حقول القانون هما:

1- الاحوال الشخصية 2- الاحوال العينية او المعاملات المالية.

1- الاحوال الشخصية: يقصد بها مجموعة القواعد التي تحكم روابط الفرد بأسرته من زواج وما يتفرع عنه كالحضانة والرضاعة والنسب والطلاق والتفريق والعدة والنفقة وما يتصل به كالميراث والوصية والوقف والقواعد التي تحدد الشخصية وغيرها.

- تعتبر الشـريعة الاسـلامية المصـدر التاريخي الوحيد لقانون الاحوال الشـخصـية والمصـدر الرسمي لما فات المشرع من أحكام, وذلك طبقاً لما نص عليه قانون الاحوال الشخصية المعدل سنة 1959 فقد نصت مادته الاولى على ما يأتي.

أ- تسري النصوص التشريعية في هذا القانون على جميع المسائل التي تتناولها الاكثر ملائمة لنصوص هذا القانون.

ب- اذا لم يوجد نص تشريعي يمكن تطبيقه فيحكم بمقتضى مبادئ الشريعة الاسلامية الأكثر ملائمة لنصوص هذا القانون.

2- الاحوال العينية او المعاملات المالية: فيراد بها القواعد التي تنظم الروابط المتعلقة بالنشـاط المالي للشخص فتحدد معنى المال وانواعه وتعني بحكم الحقوق التي ترد عليه من حقوق عينية وشخصية ومعنوية.

- تخضـــع الاحوال العينية في العراق لحكم القانونية المدني دون الاحوال الشـــخصـــية اســـوة بالقوانين المدنية في البلاد العربية وخلافاً للقوانين المدنية الغربية التي تحكم الاحوال الشـخصـية والعينية معاً.

- تعتبر الشـريعة الاسـلامية اهم مصـدرين تاريخيين للتقنين المدني العراقي وثانيهما هو القانون المدني المصري, كما تعتبر المصدر الثالث لقواعد القانون المدني بعد التشريع والعرف.

قواعد العدالة

اهمية قواعد العدالة في الحياة القانونية في المجتمع القديم

لعبت قواعد العدالة دوراً هاماً في تطوير القانون في المجتمعات القديمة.

– فقد ذهبت قواعد القانون الروماني القديم بالتخفيف من صرامة أحكامه وتجريده من الكثير من شكلياته, واقترنت بفكرتي القانون الطبيعي وقانون الشعوب عند الرومان, وكانت مصدراً للأحكام القضـــائية, كما اثمرت في خلق جملة من المبادئ التي ســـاهمت في تطور القانون الروماني كمبدأ حسن النية, ومنع الاثراء غير المشروع.

– كما اقام عليها فقهاء المسلمين بعض المبادئ التي اعتبرت من الأدلة الشرعية وشهدت لها الشريعة الاسلامية بالحجية وفي مقدمتها مبدأ الاستحسان.

– كما اثرت في القانون الانكليزي كند للقانون العمومي وفي نشـــوء المحاكم, وقد ظلت مبادئ العدالة في صـــراع مع مبادئ القانون العمومي الانكليزي في التطبيق حتى كتبت لها الغلبة بمقتضى قانون التقاضي لسنة 1873 قبل ان يتم تحديد توحيد القانون والقضاء الانكليزيين في اواخر القرن التاســع عشــر. من هذا يتضـــح لنا ان قواعد العدالة كان لها اثر مهم في جميع القوانين القديمة.

اهمية قواعد العدالة في القوانين المعاصرة

تبدو اهمية قواعد العدالة في اتجاهين سبقت الاشارة اليهما وهما:

1– انها تلهم المشــرع طائفة من احكام ما يســنه من قواعد, ذلك لأن على المشــرع الآخذ بيد مجتمعه في طريق الاصلاح والتقدم والعامل على اشاعة روح الخير والعدل في الحياة القانونية ان يتشبع بروح الانصاف في وضعه للأحكام وان يهدف الى السمو بالتنظيم الاجتماعي فيما يشرعه, وهذا الغرض يتم اذا ما التفت صوب قواعد العدالة واستلهم منها احكامه.

2– ان المشرع غالباً ما يحيل القاضي الى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة او الى قواعد العدالة فقط اذا افتقد القاعدة القانونية في المصادر الرسمية المعروفة في القانون للبت في النزاع المطروح امامه, كي يحول دون نكوله عن القضاء بحجة عدم وجود قاعدة قانونية يستنبط منها حكمه.

– وقد كان لقواعد العدالة في حقل القضـــاء اليد الطولى في تطور القانون المعاصـــر. فقد عمل القضاء عن طريق الاجتهاد وغياب المصادر الرسمية للقانون على تلافي قصور التشريع وسد نقائصه بتقرير عدد من النظريات والأحكام العادلة, كنظرية تحمل التبعية وأحكام الملكية الادبية والفنية قبل ان يتولى المشـــرعون هذه النظريات والأحكام بالاقرار والحماية وصـــياغتها في نصوص تشريعية.